

حقوق الطفل في الدستور

ماريا لويزا فورنارا

عندما تقرر تشكيل الجمعية التأسيسية الوطنية بغرض إعداد دستور جديد أطلق تحالف مكون من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وقادة الرأي ووكالات الأمم المتحدة حملة لضمان أن حقوق الطفل ستؤخذ بعين الاعتبار.

وقَّعت تونس على اتفاقية حقوق الطفل (CRC) وصادقت عليها وعلى أول اثنين من بروتوكولاتها الإضافية، وتعهدت في مؤتمر القمة العالمي للطفل في عام 1990 باحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية وبأن تجعل حقوق الطفل واحدة من أولوياتها، تمتع السكان دون سن الثامنة عشرة - وهم يشكلون ثلث سكان تونس - بإمكانية الالتحاق الشامل بالخدمات التعليمية والصحية المجانية، كما تم اتخاذ عدد من المبادرات من أجل تعزيز الآليات المؤسسية والقانونية نيابة عنهم؛ مثل قانون حماية الطفل.

لكن، كما هو الحال في جميع الدول، لا يزال هناك عدد من الفجوات بين التشريع والتطبيق، فهناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل بتونس؛ حوالي 56% من الذين تتراوح أعمارهم بين 36 - 59 شهر لا يستفيدون من التعليم قبل المدرسي، ويتسرب حوالي مائة ألف شاب من التعليم كل عام قبل سن السادسة عشرة (الحد الأقصى لسن التعليم الإلزامي) ولا تزال الفوارق الهامة حاضرة في البلاد؛ فمعدل وفيات الرضع أعلى مرتين في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية (25 مقابل 12 لكل ألف مولود حي).

1. هدفين للدستور الجديد

كانت هناك حاجة لأن تدخل حقوق الطفل في النص الدستوري الجديد إذا أردنا تفعيل الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل في السنوات القادمة، كما أن الدستور كان بحاجة لإنشاء آلية رصد مستقلة؛ حيث أوصت لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية على تقرير تونس في يونيو/أغسطس 2010 أن تنشئ الحكومة التونسية آلية وطنية مستقلة لتعزيز ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والتأكد من أن القضايا التي أثارها اللجنة قد تم معالجتها؛ إمكانية الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي، وجودة التعليم، وعدد المتسربين من المدارس، والاعتداء على الأطفال، والتمييز ضد الأمهات العازبات والأطفال المولودين خارج إطار الزواج، وعدم مشاركة الأطفال والشباب في عمليات صنع القرار.

كانت شبكة الشركاء تدرك أن أحد أصعب التحديات سيكون تغيير الرأي السائد على نطاق واسع بأن حقوق الطفل تندرج ضمن حقوق الأسرة؛ حيث لم يعتبر الأطفال مواطنين مستقلين ذوي حقوق، علاوة على ذلك، لم يكن للأطفال أولوية لأن الأطفال لا يصوتون، فقد كان المجتمع المدني ووسائل الإعلام ملتفتين حول حقوق أخرى: حقوق المرأة والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والفصل بين السلطات وما إلى ذلك؛ لذلك فمن الواضح أن دمج وتعزيز المكاسب التي سبق أن أحرزت في مجال حقوق الطفل يتطلب حملة مناصرة قوية برسالة مشتركة واضحة.

2. استراتيجية المناصرة متعددة الجوانب

لجعل المناقشات العامة والسياسية ووسائل الإعلام تتناول الأطفال ووضعت استراتيجية للمناصرة بأربعة أهداف رئيسية:

- إطلاق حملة عامة حول هدفين؛ وهما ضمان أن الدستور الجديد يضمن حقوق الطفل وإنشاء آلية مستقلة لمراقبة تنفيذها
- تعزيز وضوح وفهم اتفاقية حقوق الطفل وأهميتها

- إقناع الجهات المعنية الفعالة بأهمية أعمال حقوق الطفل في تونس
- الانخراط مع الجهات المعنية الفاعلة في مسؤوليتهم لإعطاء هذه الحقوق المكان الذي تستحقه في الدستور الجديد

كانت الرسالة الأساسية المقرر نقلها في المقابلات الإعلامية والاجتماعات وتصريحات المؤتمرات هي: "الأطفال أصحاب حقوق، ويستحقون ضمانات محددة في الدستور الجديد".

3. مجموعة من الوثائق الداعمة وضعها خبراء وطنيون

من أجل تحقيق هذه الأهداف، كان من الواضح أن الخطوة الأولى ستكون إعداد مجموعة من الوثائق الداعمة. استعانت اليونيسف بخدمات العميد السابق لقسم القانون بجامعة تونس - وهو أحد السلطات التونسية المعنية والمحترمة في القانون الدستوري - من أجل توجيه ومرافقة هذه العملية، ولإعداد الحجج القانونية لدسترة حقوق الطفل، ولكي يكون ضمن المناصرين الأساسيين لهم، وقد ساعدت دراسته المقارنة لدساتير دول أخرى ذات سمات ثقافية مشابهة (المغرب وتركيا) ودول مرت بطروف الانتقال إلى الديمقراطية (مثل جنوب أفريقيا) على وضع حجج مقنعة، كما أكد أن وجود مادة تضمن حقوق الطفل ليس فقط أفضل طريقة لضمان تطبيق هذه الحقوق، ولكنه أيضاً أحد الطرق التي يمكن أن تعرب بها تونس عن امتنانها لشبابها لما أبدوه من شجاعة وبذلوهم من تضحيات كبيرة في قيادة الثورة الوطنية؛ فقد ساهموا بصورة مباشرة في تحقيق مستقبل أفضل للتونسيين جميعاً.

في بداية يناير/جانفي 2012 دعمت اليونيسف أيضاً وزارة شؤون المرأة والأسرة، وهي شريكها الحكومي الرئيسي، عن طريق توظيف نائب رئيس لجنة حقوق الطفل كمستشار لها - وهو أستاذ قانون تونسي - من أجل صياغة مسودة مقترحة لآلية رصد مستقلة، وكان من المقرر أن يلعب في وقت لاحق دوراً عاماً في تقديم تحليل لمختلف مسودات المواد في جميع المناسبات الجارية مثل المؤتمرات والمقابلات الإعلامية وما إلى ذلك.

انضم رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان¹ إلى مجموعة من الخبراء في القانون الدستوري وحقوق الإنسان في وضع صيغة مقترحة لهذه المادة الخاصة بحقوق الطفل.

أبرزت وثيقة ثلاثة الإنجازات في البلاد - مثل انخفاض معدل وفيات الرضع، والارتفاع الكبير في معدلات الالتحاق بالمدارس - ولكنها أبرزت أيضاً المعوقات والتحديات التي لا تزال قائمة، وعمل هذا التحليل في كثير من الأحيان كمدخل للمناقشات حول أهمية دسترة حقوق الطفل.

4. الإطلاق السريع لحملة المناصرة

لكن مجموعة الشركاء لم تنتظر إنهاء كل هذه الوثائق بشكل كامل حتى تطلق حملتها.

فبعد الحصول على مسودة مادة حقوق الطفل، بالضبط بعد شهر واحد من إنشاء الجمعية التأسيسية الوطنية NCA في 23 نوفمبر 2011، نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP واليونيسف مؤتمراً كبيراً حول "الدستور وحقوق الإنسان" لمناقشة إدراج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في الدستور الجديد، وضمت قائمة المشاركين خبراء في مجال حقوق الإنسان، وأعضاء في الجمعية التأسيسية الوطنية، وممثلين عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل ومنظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة، وأكاديميين، ووسائل الإعلام.

¹ المعهد العربي لحقوق الإنسان - IADH

وأعقب هذا المؤتمر منتدى تفاعلي حول "توقعات الشباب التونسي حول الدستور الجديد والجمعية التأسيسية" نظمها المرصد الوطني للشباب واليونيسيف والبنك الدولي، وقد أعطى هذا المنتدى الشباب فرصة للإفصاح عن همومهم والتعبير عن توقعاتهم حول الجمعية التأسيسية الوطنية.

لكن كان من المهم أيضاً إشراك الجمهور في المناقشات، ومن ثم نظمت الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل² واليونيسيف في الفترة من 15 مارس حتى 3 يونيو/جوان 2012 أربع موائد مستديرة - واحدة في تونس العاصمة وثلاث في مدن أخرى - حول موضوع "الطفل.. المواطن الصامت". تضمنت الموائد المستديرة خبراء في القانون الدستوري وحقوق الإنسان، وأعضاء في الجمعية التأسيسية الوطنية، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وأكاديميين، ووسائل الإعلام، وكانت مفتوحة للجمهور، وأكد رئيس الجمعية أنه "كان من المهم جداً الذهاب إلى جميع المناطق ودعوة الناس من مختلف القطاعات من أجل توعيتهم بضرورة دسترة حقوق الطفل"³

تم إشراك الأطفال، وكانت آرائهم عنصراً رئيسياً في الدعوة بين أعضاء الحكومة والجمعية التأسيسية الوطنية، وبدعم من اليونيسيف أنتجت الجمعية ووزعت إعلاناً وأسطوانة مضغوطة وكُتِبَ به رسائل للأطفال خاطب الأطفال التونسية - بنين وبنات وخاصة الأكثر حرماناً - في هذا الإعلان أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية وأعربوا عن رغبتهم في أن يُسمع صوتهم. قال أحمد، وهو صبي يبلغ من العمر 12 عاماً: "يتحدث مفوضو الشعب بالجمعية التأسيسية الوطنية عن مشاكل الكبار فقط، ويظل الأطفال مستبعدون. نحن مستبعدون. أرجوكم لا تنسونا"، وأعلنت خلود ابنة الأحد عشر عاماً بقوة: "نحن نريد قانوناً في الدستور يحمي الأطفال - جميع الأطفال"

أما الكتيب الذي كان بعنوان "حقوق الطفل: الواقع والتطلعات" فتناول الأطفال من المناطق الحضرية والريفية، ووزع كذلك على جميع أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية.

5. تعاون وثيق مع كبار المسؤولين الحكوميين

تم عقد اجتماعات منتظمة مع السلطة التنفيذية للحكومة؛ من رئيس الجمهورية حتى الوزراء المعنيين. كان إشراك وزيرة المرأة والأسرة باعتبارها الشخص المسؤول عن الأطفال أمراً جوهرياً.

كان موظفو الوزارة نشطين جداً في:

- رفع مستوى الوعي لدى أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية خلال غداء عمل مع الوفود النسائية ولقاءات مع الأعضاء المؤثرين وما إلى ذلك.
- دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهنية التي تعمل مع الأطفال من أجل تكوين كُتْل ضاغطة.
- توزيع كل مسودة مقترحة عن مادة حقوق الطفل على جميع مندوبي الجمعية التأسيسية مع شرح من شبكة الشركاء.
- استغلال جميع اللقاءات والمناسبات الهامة - بغض النظر عن سياقها؛ للتأكيد على أهمية حماية حقوق الطفل (تصريحات لوسائل الإعلام، أو مساهمات في الندوات الوطنية والإقليمية، أو البيانات الرسمية العامة).

بالإضافة إلى ذلك، نظمت الوزارة عدداً من الفعاليات، منها أهمها:

- مع أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية، ندوة للمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام عندما تم تعميم النسخة الأولى من مسودة الدستور، لشرح عملية الصياغة ودور وسائل الإعلام والمجتمع المدني؛ وأعقب هذه الندوة الوطنية ندوتين بين الأقاليم في تونس وصفاقس
- لقاءات مع أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية في مركز للأطفال المعرضين للخطر

² الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل - ATDDE

³ مقابلة 20 نوفمبر 2013 مع السيدة حميدة البور التي أجرت سلسلة من المقابلات باسم اليونيسيف. جميع المواضيع التي بها إشارة إلى مقابلات في هذه الوثيقة قد تم استخراجها من أعمالها.

- مشاورات إقليمية في عام 2012 بشأن سياسات وبرامج الأطفال بالوزارة، والتي أدرج دسترة حقوق الطفل على جدول أعمالها

وكانت وزارات رئيسية أخرى مسؤولة عن النظام القضائي، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والتعليم، والشؤون الاجتماعية. كما كان يتم إبلاغهم بانتظام عن التقدم المحرز وأوجه القصور التي لا تزال قائمة في مواد حقوق الطفل من المسودات المختلفة للدستور.

6. حملة توعية عامة مكثفة

كانت مساعدة وسائل الإعلام أمرًا جوهريًا؛ حيث كان من المهم جدًا أن يتم تناول حقوق الطفل على نطاق واسع في الوسائط المكتوبة، والسمعية والبصرية والإلكترونية، فعلى مر السنين، تم تكوين شبكة من الصحفيين "أصدقاء الطفولة" الذين شاركوا في ورش العمل التي نظمتها مكتب اليونسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و الذين استفادوا من الدورات التدريبية التي طالما أقامها مكتب يونسيف تونس. كان من ضمن مجموعة الصحفيين "أصدقاء الطفولة" موظفين من العاملين في محطة الإذاعة المحلية "Chaine internationale" والصحافة اليومية باللغتين العربية (الصباح) والفرنسية (La Presse)، بالإضافة إلى محطات الإذاعة الإقليمية والإعلام الإلكتروني.

ركزت الحملة على مجموعة الرسائل التالية:

- جميع الأطفال متساوون ولهم نفس الحقوق. وعلى الكبار مسؤولية احترام وحماية الأطفال.
- يتحمل أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية والمجتمع المدني والكبار جميعًا في هذه اللحظة التاريخية مسؤولية أطفال الحاضر وأجيال المستقبل.
- إن أفضل الطرق لحماية حقوق الأطفال هي إدراج مواد محددة تضمن دمج متعتهم في الدستور الجديد، وإنشاء آلية رصد مستقلة.

وقد تم إيصال هذه الرسائل عبر الملصقات والبطاقات البريدية، والكتيبات التي تنتجها أو تشارك في إنتاجها مجموعة شركاء، كما تم التعبير عن هذه الرسائل أيضًا عن طريق مكتب اليونسيف الإقليمي الذي تحدّث فيه المشاهير - بما فيهم مغنٍ تونسي شهير - عن حقوق الطفل.

كما أشارت الحملة الإعلامية أيضًا إلى التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان تمتع جميع الأطفال بحقوقهم مثل الفجوات بين التشريع والتطبيق، والفوارق بين الأقاليم وبين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية من حيث إمكانية الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، ومشكلة التسرب من المدارس، والعنف ضد الأطفال وما إلى ذلك. استُخدمت المؤشرات لمناشدة الكرامة الوطنية: كانت تونس رائدة ويجب أن تبقى كذلك. سلّط الضوء كذلك على دور اليونسيف الدولي في دعم البلدان لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل.

كان أفضل المتحدثين باسم الأطفال هم الأطفال أنفسهم، وزّع الإعلان الذي أنتجته الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل (ATDDE) في اجتماعات ومناسبات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأنتج أحد المتخصصين المعروفين في مجال الأفلام الوثائقية فيلمًا يركز على تصورات الأطفال عن حقوقهم وأشرف عليه؛ كما نظمت وزارة شؤون المرأة والأسرة واليونسيف وبدعم من سوني في 2012 ورشتي تصوير في المناطق المحرومة من تونس. قدمت هذه الورش للأطفال والمراهقين - وكان العديد من منهم في خطر - فرصة للتعبير عن تصوراتهم عن الحياة وكذلك أحلامهم وتطلعاتهم، واستُخدم الكتيب والمعرض الناتجين عن تلك الورش في دعم حملة المناصرة.

تم استخدام الذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل في 20 نوفمبر عام 2012، ويوم الطفل الأفريقي في 16 يونيو/جوان 2013 باعتبارهما فرصتين لحشد الدعم العام؛ فموضوع يوم الطفل الأفريقي، على سبيل المثال، كان "حقوق الطفل والدستور"، وأقيم الاحتفال على الطريق الرئيسي بتونس، شارع الحبيب بورقيبة، وتناول هذا اليوم مناقشات عامة بالإضافة إلى معرض وإعلانات ومنشورات، وكانت هناك تغطية إعلامية واسعة النطاق.

كما كان هناك أيضًا دعم من الشخصيات المعروفة مثل نشطاء المجتمع المدني والخبراء في المجالات المتعلقة بالأطفال، وخبراء حقوق الإنسان وحقوق الطفل فضلًا عن خبراء القانون الدستوري، وكان القادة السياسيين الداعمين لحقوق الإنسان متحدثين مفوهين بالإضافة إلى مشاركتهم في عملية صنع القرار.

استغلّت جميع فرص التوعية الإعلامية الشاملة خلال الفترة من 2012 - 2013 لهذا الغرض، فكل أسبوع تقريبًا تناول مقال أو مقابلة أو برنامج - أكثر من 100 برنامج - ظهر في وسائل الإعلام السمعية البصرية، أو المكتوبة أو الإلكترونية موضوع يتعلق بالأطفال وحقوقهم.

7. تفاعلات منتظمة مع الجمعية التأسيسية الوطنية

بمجرد أن أصبحت الوثائق الداعمة جاهزة بدأت شبكة الشركاء التفاعل بانتظام مع أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية، ولم تكن المناقشات سهلة؛ حيث كان الكثيرون مقتنعون بأن حقوق الطفل تحظى بالتغطية الكافية في المواد المتعلقة بحقوق الأسرة.

وعُقدت اجتماعات منتظمة مع أهم أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية؛ تحديدًا رئيس الجمعية ونائبي الرئيس واثنين من رؤساء لجانها: (1) لجنة الديباجة والأسس؛ وهي مسؤولة عن صياغة مسودة الديباجة والمبادئ الأساسية وعملية تعديل الدستور الجديد، و (2) لجنة الحقوق والحريات؛ وهي مسؤولة عن المواد المتعلقة بحقوق المواطن.

انعقد أول اجتماع لمناقشة المادة المقترحة التي أعدها العميد السابق لقسم القانون بجامعة تونس في يوم 7 يونيو/جوان 2012 بين خبراء في القانون الدستوري وحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ووزيرة شؤون المرأة والأسرة، وأعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية - بما فيهم رئيسة اللجنة الفرعية المسؤولة عن صياغة المواد المتعلقة بحقوق المرأة والطفل - واليونيسيف. ثم وزعت الوزيرة النص على أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية.

ثم وُزِعَ هذا النص على الجمهور يوم 18 يوليو/جويلية عام 2012 مع العضوية الكاملة للجنة الجمعية التأسيسية الوطنية على الحقوق والحريات. افتتح ممثل اليونيسيف (العميد السابق لقسم القانون بجامعة تونس)، ومستشار اليونيسيف 2012 لتحليل الأوضاع عرضهم الذي قدموه بموجب لأهم التحديات التي يواجهها الأطفال في تونس؛ ثم سلطوا الضوء على الفجوات بين النصوص القانونية القائمة وبين تطبيقها؛ لدعم حجة أن حقوق الطفل كانت بحاجة إلى أن يُنص عليها صراحة في الدستور الجديد، وأنهى العرض بتحليل مقارن لدراسات بعض البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية.

ثم دُعِيَ أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية في وقت لاحق إلى اجتماعات أخرى، بما فيها اجتماعات داخل مناطقهم. كما جاء على لسان رئيس الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل: "كنا نريدهم أن يكونوا متحدثين باسم الأطفال من مناطقهم، وأن يشكلوا مجموعة ضاغطة لصالح حقوق الطفل داخل الجمعية التأسيسية الوطنية".⁴

شارك جديًا في المناقشات عدد من المنظمات الوطنية غير الحكومية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل فضلًا عن النقابات والرابطات المهنية للمحامين والأطباء بالإضافة إلى الاستشاريين والخبراء، واستغلّ رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان جميع الفرص التي ساحت ليتحدث نيابة عن الأطفال، سواء من خلال المقابلات الإعلامية أو البيانات في المؤتمرات، أو مناقشات صناعة القرارات، وشكلت المكاتب المحلية لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ضغطًا نيابة عن الأطفال من خلال رسائل إلى الجمعية التأسيسية الوطنية والمؤتمرات المتعلقة بحقوق الطفل والتي رافقتها مسيرات الأطفال والشباب السلمية.

في يونيو/جوان 2013 طلب رئيس الجمعية التأسيسية الوطنية من لجنة فينيسيا⁵ (تونس عضوة فيها) التعليق على مسودة الدستور، وبعد ذلك أبلغت اللجنة بضرورة تعزيز المواد الخاصة بحقوق الطفل، وأخذ هذا التعليق في الاعتبار ضمن ملاحظات اللجنة الصادرة في يوليو/جويلية 2013.

⁴ مقابلة 20 نوفمبر 2013.

8. جهود نشطة ومنسقة لتحسين كل مسودة على التوالي

على مدى عامين أعدت اللجنة التأسيسية الوطنية ثلاثة مشاريع ونشرتهم بغرض التعليق عليهم. عمل أعضاء التحالف بجد في كل مرة لتعزيز المواد المتعلقة بحقوق الطفل؛ لافتين النظر إلى محدودية هذه الحقوق فيما يتعلق بالمكاسب التي تحققت بالفعل للأطفال في تونس.

المسودة الأولى: الانحدار الذي تتسم به حقوق الأطفال في تونس

تم نشر مسودة الدستور الأولى في 14 أغسطس/ أوت 2012؛ شملت هذه المسودة مقال ورد فيه: "للأطفال الحق على أبائهم في ضمان حصولهم على الكرامة وعلى الرعاية والتعلم، وعلى التعليم والصحة، ويجب على الدولة أن تكفل الحماية القانونية والاجتماعية والمالية والمعنوية لجميع الأطفال". (المادة 2.31)

لم يذكر المقال مسؤوليات الدولة عن ضمان حقوق الطفل، كما أنه لم يلاحظ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل الأساسية الخاصة بعدم التمييز ومصلة الطفل.

أرسلت وكالات الأمم المتحدة المعنية بريدًا إلكترونيًا مشتركًا في 29 أغسطس/أوت 2012 لجميع أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية بغرض تذكير المندوبين بأهمية احترام حقوق الإنسان - بما فيها حقوق الطفل - كما هو مبين في الاتفاقيات الدولية ووثائق حقوق الإنسان الأخرى، ووضح البريد الإلكتروني بإيجاز محدودية مسودة المادة من حيث حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وقدم تصورًا للصيغة المقترحة.

وبالمثل، في 19 سبتمبر 2012، أثناء مناقشة الدورة الحادية والعشرين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف لنتائج المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بتونس، أدلى اليونسيف بيانًا في حضور وفد وزاري تونسي مشترك برئاسة وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. أكد هذا البيان أن اليونسيف "ترحب بعزم الجمعية التأسيسية الوطنية لإعداد مادة مكرسة خصيصًا لحقوق الطفل". كما شدد على أهمية الاعتراف صراحة بالمبادئ الأساسية لحقوق الطفل، وهي أن الأطفال أصحاب حقوق، يحق لهم - دون تمييز - التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في التشريعات الوطنية وكذلك في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الحكومة التونسية؛ وأن مصالح الطفل يجب أن تؤخذ في الاعتبار في جميع القوانين والإجراءات والقرارات المتعلقة بالأطفال، وأن الأطفال - بنين وبنات - يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة بفعالية في جميع القرارات التي تؤثر عليهم، وفقًا لأعمارهم ومستوى نضجهم؛ كما دعا البيان الحكومة إلى إنشاء آلية رصد مستقلة.

ثم انعقد مؤتمر دولي في 28 - 29 سبتمبر 2012 حول إنشاء آلية مستقلة لرصد حقوق الطفل في تونس نظمتها وزارة شؤون المرأة والأسرة واليونسيف، وقد سبق المؤتمر منتدى للأطفال تمكن فيه الأطفال من إيصال أصواتهم في المراحل التي تلتها، وقد افتتح المؤتمر وزيران ونائبان لرئيس الجمعية التأسيسية الوطنية، مع رسالة على هيئة مقطع فيديو من جان زرماتن رئيس لجنة حقوق الطفل، وحضره أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية، ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق الطفل غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والبعثات الدبلوماسية، والأكاديميين، ووسائل الإعلام، الخبراء المحليين والدوليين، وقال جان زرماتن في رسالته: "نأمل أن تعطي تونس في ميثاقها الأساسي الجديد مكانة خاصة لحقوق الطفل، ولوضع الأطفال كأصحاب حقوق، وأن تعترف بالمبادئ الأساسية الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل كعناصر لا يمكن فصلها عن الجزء المكرس للحقوق الأساسية لجميع التونسيين رجالًا ونساءً".

وسرعان ما أعقب هذا المؤتمر غداء عمل نظمتها وزيرة شؤون المرأة والأسرة واليونسيف في 9 أكتوبر 2012 مع المندوبات النسائيات للجمعية التأسيسية الوطنية - اللاتي ينتمين إلى مجموعة من الأحزاب السياسية - لتوعيتهم حول أهمية إدماج حقوق الطفل في الدستور ولطلب دعمهم.

5 المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، المعروفة أيضًا باسم لجنة فينيسيا، هي هيئة استشارية لمجلس أوروبا واثنتي عشرة دولة أخرى في المسائل الدستورية.

في 25 أكتوبر 2012، وجه رئيس لجنة حقوق الطفل، نيابة عن مكتبها، رسالة إلى رئيس الجمعية التأسيسية الوطنية من خلال الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة في جنيف، وجاء في الرسالة أن أحكام مسودة المادة كانت "غير كافية وشكلت تراجعاً فيما يتعلق بالحالة الراهنة لحقوق الطفل في تونس"، ودعا الخطاب الجمعية التأسيسية الوطنية لأن "تولي اهتماماً أكبر لآراء المجتمع المدني والخبراء في هذا المجال، وذلك حتى يكون النص النهائي مكرساً لكامل الحقوق الأساسية للأطفال بما يتفق مع الالتزامات الدولية لتونس في مجال حقوق الطفل"، وأوصت بأن يعترف الدستور بالالتزامات الدولية، ويؤكد على مبادئ عدم التمييز والمشاركة ومصحة الطفل؛ وإنشاء آلية رصد مستقلة.

المسودة الثانية: اعتراف أكبر بالالتزامات الدولية تجاه الأطفال كأصحاب حقوق مستقلة

في 14 ديسمبر 2012، تم نشر المسودة الثانية من الدستور، مع إضافة "والدولة" بعد "أبائهم" في ما أصبح الآن المادة 40.

في 23 ديسمبر 2012، عُقدت مشاورات على مستوى الأمة على هذه المسودة الثانية، بما فيها هذه المادة الخاصة بحقوق الطفل، وعُقدت اجتماعات في 24 منطقة من تونس وكذلك مع المواطنين التونسيين في الخارج بمشاركة ممثلي الجمعية التأسيسية الوطنية. قدمت هذه الاجتماعات فرصة لمنظمات المجتمع المدني للتعبير علناً عن دعمهم لسنسرة حقوق الطفل والتعليق على النص.

في 26 فبراير/فيفري 2013، حشد ممثل اليونسيف جمهرة من الناس وذهب بهم لرئيس الجمهورية للحصول على دعمه لإدخال حقوق الطفل في الدستور.

المسودة الثالثة: إضافة مبدأ عدم التمييز

في 23 إبريل/أفريل 2013 نُشرت المسودة الثالثة من الدستور، مع إضافة الإشارة إلى "عدم التمييز".

عندما كلفت الجمعية التأسيسية الوطنية لجنة من عشرين خبيراً في مايو/ماي عام 2013 لمراجعة مسودة الدستور النهائي تواصل الاستشاريون والخبراء الرئيسيون والجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل واليونسيف مع لجنة الخبراء ليتبادلوا التعليقات؛ ثم أوصت هذه اللجنة إضافة مبدأ "مصحة الطفل" إلى المادة.

يوم 23 مايو/ماي عام 2013، في المؤتمر الوطني الخامس عشر لجراحة الأطفال ناشد ممثل اليونسيف المشاركين ووسائل الإعلام لدعم إضافة الإشارة إلى "مصحة الطفل" وحقوق الأطفال في المشاركة.

النسخة النهائية

يوم 1 يونيو/جوان عام 2013 نُشرت النسخة النهائية من الدستور مع إضافة مبدأ "مصحة الطفل".

في غضون ذلك - وكما ذكر أعلاه - طلب رئيس الجمعية التأسيسية الوطنية من لجنة فينيسيا التعليق على المسودة الثالثة، وأوصت اللجنة في ملاحظاتها التي صدرت في 17 يوليو/جويلية 2013 أن تكون مسودة المادة المتعلقة بحقوق الطفل أكثر انسجاماً مع اتفاقية حقوق الطفل، خاصة في الفقرات 48 (الخاصة بعدم التمييز)، و66 (الخاصة بالتعليم الإلزامي إلى سن السادسة عشرة) وخاصة في الفقرة 76، التي اقترحت أن تكون المادة 46 (التي ستصبح المادة 47 في النسخة النهائية) أكثر انسجاماً مع اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بحقوق الطفل وواجبات الآباء والدولة.⁶

⁶ المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة فينيسيا)، "ملاحظات على المسودة النهائية لدستور الجمهورية التونسية،" إشعار 2013/733، 034 (2013) CDL، ستراسبورغ، 17 يوليو/جويلية 2013